

الصحراء الغربية

ينص دستور المغرب على حرية الشخص في ممارسة الشؤون الدينية. و بسبب الرقابة الإدارية التي يمارسها المغرب باستمرار على إقليم الصحراء الغربية، فإن القوانين والقيود المتعلقة بالمنظمات الدينية والحرية الدينية هي نفسها التي تمارس في المملكة المغربية.

لم يكن هناك أي تغيير في وضع احترام الحرية الدينية من طرف الحكومة خلال فترة التقرير.

ولم ترد أي تقارير عن الإنتهاكات المجتمعية أو التمييز على أساس الإنتماء الديني أو المعتقدات أو الممارسة الدينية.

و تناقش الحكومة الأمريكية قضايا الحرية الدينية مع الحكومة المغربية كجزء من سياستها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان.

الجزء الأول – الديموغرافيا الدينية

تبلغ مساحة الصحراء الغربية 165.000 ميلا مربعا و يبلغ عدد سكانها حوالي 383.000 نسمة. أغلبية السكان مسلمين سنيين، في حين يبدو أن أقلية صغيرة من الكاثوليكين يشتغلون علانية وبدون مشاكل. و غالباً ما تتميز الممارسة الإسلامية في الصحراء الغربية بزيارة الأضرحة و تبجيل الشخصيات الدينية و قبورها المزعومة.

ثمة جاليات أجنبية صغيرة تعمل من أجل حفظ السلام لدى ممثل الأمم المتحدة، المعروف بالأحرف الأولى بالفرنسية MINURSO (بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية)، و معظم أعضائها ليسوا مسلمين.

الجزء الثاني – وضعية احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني و السياسي

بسبب الرقابة الإدارية التي يمارسها المغرب باستمرار على الإقليم، فإن القوانين والقيود المتعلقة بالمنظمات الدينية والحرية الدينية هي نفسها التي تمارس في المملكة المغربية.

القيود المطبقة على الحرية الدينية

القيود المطبقة على الحرية الدينية في الإقليم هي نفسها تلك الموجودة في المملكة المغربية.

ولم ترد أي تقارير عن سجناء أو محتجزين دينيين في البلاد.

التحول الديني القسري

لم ترد أي تقارير عن التحول الديني القسري، بما في ذلك المواطنين الأمريكيين القاصرين الذين اختطفوا أو تم ترحيلهم من الولايات المتحدة بطريقة غير شرعية، أو تم رفض السماح لهؤلاء المواطنين بالعودة إلى الولايات المتحدة.

الجزء الثالث – وضعية احترام المجتمع للحرية الدينية

لم ترد تقارير عن أية إساءات مجتمعية أو تمييز على أساس الإنتماء أو المعتقد الديني أو الممارسة الدينية.

الجزء الرابع – سياسة الحكومة الأمريكية

تتناقش الحكومة الأمريكية ، من خلال السفارة الأمريكية، قضايا الحرية الدينية مع الحكومة كجزء من سياستها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان.